



سعادة/ رئيسة مجلس حقوق الإنسان،
الأعضاء الكرام،

يطيب لي أن أعرضَ بيان اللجنة العمانية لحقوق الإنسان حول حقوق المرأة وحقوق العمال، وهما فئتان تواجه حقوقهما تحديات عديدة حول العالم ويتداخلان مع العديد من القضايا الأخرى.

لقد ضم تقرير الاستعراض الدوري الشامل لسلطنة عمان لعام 2015، (50) توصية في شأن المرأة. وترى اللجنة العمانية لحقوق الإنسان أن السلطنة قد حققت إنجازات متقدمة في دعم المرأة ومساندتها وتحقيق المساواة لها. فشروط الترشح والترشيح لعضوية مجلس الشورى هي ذاتها للرجل والمرأة. وقد نالت المرأة العمانية ثلاثة مقاعد وزارية أساسية في التشكيل الجديد لحكومة السلطنة الذي تم مؤخرا. وتم تعيين (15) عضوة في مجلس الدولة، شغلت إحداهن منصب النائب الأول لرئيس المجلس. إضافة إلى أن اللجنة رصدت ارتفاعا واضحا في مجموع النساء العاملات في القطاعين العام والخاص حسب الإحصاءات المنشورة في عام 2019.

وأيدت اللجنة سحب السلطنة تحفظها على الفقرة (4) من المادة (15) من اتفاقية سيداو.

وفيما يخص ضحايا العنف المنزلي، فإن اللجنة تتابع بتقدير جهود الحكومة لحماية هذه الفئة، وأوصت في تقريرها، بضرورة مراجعة القوانين والتشريعات المرتبطة بالمرأة، ووضع قانون لحماية المرأة من العنف.



أما بشأن أطفال العمانيات، المتزوجات من غير عمانيين بموافقة رسمية، فقد أعفت الحكومة هذه الفئة من دفع رسوم التسجيل في المدارس الحكومية، وتوفر الحكومة لهم العلاج المجاني.

أما بخصوص حقوق العمال، فقد ضم التقرير (24) توصية تطرقت إلى إلغاء نظام الكفالة، والحقوق الأخرى للعمال الوافدين وأولادهم. وقد أيدت اللجنة قرار حكومة السلطنة بإلغاء شهادة عدم الممانعة لانتقال العمالة الوافدة من مؤسسة إلى أخرى، وترجو أن تكون هذه خطوة نحو إلغاء نظام الكفالة لتمنح العمال حرية الحركة بموجب القانون.

وتثمن اللجنة توحيد مظلة رعاية العمال جميعهم تحت وزارة واحدة للعمل، وتحث على التعجيل في إصدار القانون الجديد للعمل الذي هو في مراحله النهائية، وأن يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية عمان 2040، كما توصي بانضمام السلطنة إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق العمال. أما التعليم فقد وفرت الدولة المدارس الحكومية والخاصة والدولية وغيرها، لتمنح الكل حق التعلم.

وتشيد اللجنة بتوجيهات جلالة السلطان الإنسانية التي قضت بعلاج كافة المصابين بفيروس (كوفيد 19) الموجودين في السلطنة على حساب الدولة ممن لا تشملهم تغطيات تأمينية، بمن فيهم العمال المنتهية اقامتهم.

وختاماً، فإن اللجنة العمانية لحقوق الإنسان تتابع المستجدات ذات العلاقة باختصاصها وتستشرف تطورا إيجابيا خلال المرحلة المقبلة بشأن حقوق الإنسان في سلطنة عمان.